

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي The New Derection of Turkish Foreign Policy in Light of The Transition to the Presidential System

حفيظة طالب*

جامعة بومرداس

hafidataleb12@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021-08-04 تاريخ قبول المقال: 2021-12-24 تاريخ نشر المقال: 2022-03-31

الملخص:

شهدت تركيا أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة شهر يوليو 2016 تطورا حاسما في تاريخها السياسي من خلال المساس لأول مرة بشكل نظام الحكم التركي، والانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي بعد عقد استفتاء شعبي شهر أبريل 2017، وهو ما كان له العديد من الانعكاسات على مواقف تركيا في محيطها الإقليمي، أين برز توجه جديد في سياستها الخارجية يستند بشكل واضح إلى القوة الصلبة في مجابهة التهديدات التي تمس الأمن القومي. وعلى هذا الأساس اتخذ الرئيس أردوغان من سياسة الندية مبدءا إلزاميا في مواقفه الخارجية، مما أضفى نوعا من الدينامية على سياسة تركيا الخارجية وجعل من الدولة طرفا محوريا في العديد من القضايا الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: تركيا- السياسة الخارجية- النظام الرئاسي- التوجه الجديد.

Abstract:

Following the failed coup attempt in July 2016, Turkey witnessed a decisive development in its political history by compromising for the first time the form of the Turkish system of government, and the transition from the parliamentary system to after holding a popular referendum in April 2017. This has had many repercussions on Turkey's positions in its regional environment. A new trend has emerged in its foreign policy, based on hard power in the face of threats to national security. On this basis, President Erdogan made the policy of parity an obligatory principle in his foreign positions, which gave a kind of dynamism to Turkey's and made the state a pivotal party in many regional issues.

Keywords: Turkey- Foreign Policy- The Presidential System- The New Derection.

المقدمة:

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

عرفت تركيا تغييرات عدة على مستوى سياستها الخارجية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، أين أضفى الأخير نوعاً من المرونة والديناميكية على مواقف الدولة الخارجية في محيطها الشرق أوسطى وحتى الأوروبي، وهذا بفضل سياساته الاقتصادية القائمة على مبدأ التعاون في إطار توظيف استراتيجية العمق الاستراتيجي وتفسير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي. وهو الأمر الذي أعطى بدوره لتركيا صورة جديدة في محيطها الإقليمي والدولي. بيد أن المنعطف الحاسم الذي شهدته المنطقة العربية مطلع عام 2011 وبروز ما يصطلح عليه أكاديمياً بالحراك العربي أسهم هو الآخر في مراجعة سياسة تركيا الخارجية نظراً لمواقفها المتباينة تجاه دول الحراك ودعمها لأطراف ومعارضتها لأطراف أخرى، أين اتضح بشكل جلي تأثير البعد الأيديولوجي في قرارات ومواقف صناع القرار الأتراك نتيجة دعم حركات الإخوان المسلمين في تونس، ومصر، وسوريا، وليبيا.

وبطبيعة الحال ترتب عن ذلك توتر علاقات تركيا الخارجية مع دول الجوار الشرق أوسطى نتيجة التدخل التركي في شؤون الدول العربية، ليمتد ذلك إلى الداخل التركي أين تم التخطيط لمحاولة انقلابية عسكرية من قبل الضباط الصغار في الجيش التركي، بغية الإطاحة بالرئيس أردوغان وحكومته منتصف شهر يوليو 2016 تحت ذريعة حالة العزلة التي عايشتها البلاد والإخلال أيضاً بمبدأ أتاتورك "سلام في الداخل سلام في الخارج"، غير أن عدم تأييد الطبقة السياسية وعموم الشعب التركي لهذه المحاولة أدى إلى احباطها في ساعاتها الأولى.

اللافت للنظر أن هذه المحاولة الانقلابية قد شكلت مفصلاً مهماً في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة بفعل الإجراءات والتغييرات التي مست نظام الحكم التركي، لاسيما عقب إقرار التحول إلى النظام الرئاسي والتخلي عن النظام البرلماني الذي ساد الجمهورية لأكثر من ثمانين عاماً، وهذا بعد إجراء استفتاء دستوري شهر أبريل 2017 حظي بقبول شعبي نسبي. وعلى هذا النحو انتقلت تركيا إلى العمل بالنظام الرئاسي بشكل رسمي عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المنعقدة أواخر شهر يونيو 2018.

وفي هذا الإطار تأثرت السياسة الخارجية التركية بطبيعة نظام الحكم الجديد، حيث أصبح الأمن القومي التركي المحدد الرئيسي لتحركات تركيا الخارجية خاصة في منطقتي الشرق الأوسط وشرق المتوسط، فقد أصبح الرئيس أردوغان يحرص على ضمان التواجد العسكري التركي في بؤر الأزمات التي تمس الأمن القومي التركي، وهو ما أدى إلى تنسيق العديد من العمليات العسكرية شمال سوريا لدحض أي محاولة لتشكيل كيان أو ممر كردي على الحدود، والأمر نفسه بالنسبة للصراع في شرق المتوسط أين أصبحت تركيا جزءاً من لعبة الغاز بحثاً منها عن تعظيم مكاسبها الطاقوية والتحول إلى عقدة أنابيب نقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

وعلى هذا الأساس تتمثل أهمية الدراسة في تحليل وتفسير دوافع صانع القرار التركي إلى التحول إلى النظام الرئاسي وانعكاسات هذا التحول على طبيعة السياسة الخارجية التركية، فالملاحظ للشأن التركي يستشف تلك التغييرات التي طالت السياسة الخارجية التركية، فبعد عقد كامل من سياسة حسن الجوار وتصفير المشكلات وتوظيف أدوات القوة الناعمة، ذهب صانع القرار التركي إلى صياغة مقارنة أمنية جديدة قائمة على تفعيل الحلول العسكرية في مجابهة التهديدات الأمنية على غرار التهديد الكردي. وأيضا تعزيز التواجد العسكري التركي في بؤر الأزمات التي تمس بالدرجة الأولى الأمن القومي التركي. وفي ضوء ما تقدم تعالج الورقة إشكالية مفادها: كيف تأثرت السياسة الخارجية التركية بالنظام الرئاسي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاستعانة بمقاربة نظرية ضمت كل من:

- اقتراب صنع القرار: قصد التعرف على الظروف المؤثرة في صنع القرار الخارجي التركي بعد التحول إلى النظام الرئاسي وتوسيع صلاحيات مكتب الرئاسة على حساب مؤسسات الدولة الأخرى.
- المقاربة الواقعية الجديدة: بغية فهم سياسة تركيا الخارجية بعد 2016 والقائمة أساسا على توظيف القوة الصلبة لحماية أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية في ظل التوازنات والترتيبات الجديدة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط عموما.

أولا: دوافع التحول إلى النظام الرئاسي

منذ تشكيل الدولة التركية الحديثة عام 1923 وإلغاء الخلافة العثمانية عام 1924 تبنت تركيا النظام الجمهوري على أنقاض السلطنة، أين أصدر الرئيس الأول لتركيا مصطفى كمال أتاتورك دستور 1924 والذي أقر العمل بنظام الحكم البرلماني، وعلى هذا النحو لم يتم المساس بهذا النظام رغم حزمة التغييرات والتعديلات التي شهدتها الدساتير التركية في مختلف فترات الجمهورية وإلى غاية عام 2016¹. غير أن هذا لا يلغي رغبة بعض الرؤساء الأتراك في التحول إلى النظام الرئاسي على غرار الرئيس الأسبق تورغوت أوزال الذي سعى إلى تعزيز وتفعيل أدوار ووظائف الرئاسة، محاولا بذلك تقليص السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء آنذاك كنعان إفرين².

¹- Hilmi Can Turan, "Gaverment Systems Discussions In Republic Of Turkey", The 2016 Wel International Academic Conference Proceedings, (Boston : **The West East Institue**, 2016), p 195,

²- "Turkey's constitutional reform, A review of constitutional History Cureent parliamentary system and proposed presidential system », **TRT world research center**,
<https://www.trtworld.com/referendum/images/key/research.pdf>

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

وبالحديث عن فترة حكم حزب العدالة والتنمية فإنه يمكن القول بأن الطموح للتحول إلى النظام الرئاسي قد تبلور عام 2011، أين لامس الحزب تطلعات وحاجة الشعب التركي والطبقة السياسية إلى سن دستور جديد يواكب التطورات الحاصلة في القرن الواحد والعشرين نظرا لقصر النظرة التي يتميز بها دستور 1982 الذي صيغ في ظروف الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد عام 1980، إلى جانب عجزه عن التعامل مع القضايا الرئيسية (الإسلام، العلمانية، الحركة الكردية) كونه دستور متشدد بالمبادئ الكمالية التي تضيق ممارسات الحركات الإسلامية والكردية على حد سواء¹. وعلى هذا الأساس تم البدء بشكل رسمي في إعداد الدستور الجديد شهر أبريل 2012، إلا أنه تم العدول عن المشروع شهر ديسمبر 2013 نتيجة الاختلاف حول المواد الأساسية، والاتفاق على المواد التقنية فقط. إلى جانب الفشل في تمرير الدستور للتصويت عليه في قبة البرلمان التركي، وتباين الرؤى أيضا حول كيفية تسوية القضية الكردية ومستقبل البلاد بعد اتضاح نية زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في التحول إلى النظام الرئاسي².

وقد ظهر سعي الرئيس أردوغان للتحول إلى النظام الرئاسي من خلال إبعاد رفيق دربه عبد الله غول عن رئاسة حزب العدالة والتنمية بعد انتهاء عهده الرئاسية عام 2014 وتولي أردوغان رئاسة البلاد، أين فضل الأخير تولية أحمد داوود أوغلو رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء نظرا لموقف غول المعارض للنظام الرئاسي، وما يثبت ذلك هو اختيار الرئيس الجديد للحزب قبل يوم واحد من انتهاء عهدة غول وهو ما حال دون ترشحه³. ويعود سبب ذلك إلى تخوف أردوغان من معارضة النظام الرئاسي من داخل حزب العدالة والتنمية نظرا لثقل غول السياسي وتأثيره في مناصلي الحزب⁴.

فالمثير للانتباه هو محاولة الرئيس أردوغان تقادي حدوث انشقاق في صفوف حزب العدالة والتنمية، لأنه يدرك جيدا مكانة غول لدى المناضلين باعتباره أحد أعمدة الحزب وأبرز مؤسسيه، وبالتالي الوسيلة الوحيدة لدحض إمكانية معارضة النظام الرئاسي من داخل الحزب هو تجريد غول من صلاحياته، فإقدام أردوغان على فعل ذلك يدل على أن طموحه يتجاوز الولاءات السابقة ويؤسس لنية إبعاد معارضيه مهما كانت صفتهم، ووزنهم السياسي.

¹Bill Kissane, "What is at Stake in the Turkish Constitutional Referendum?", The Social and Political Foundations of Constitutions, Policy Brief, Centre for Socio-Legal Studies, 2017, pp 2,3.

²ibid, p 3.

³"President Erdogan: Prospects for a Strong Presidency", National Security Program, Foreign Policy Project, Bipartisan Policy Center, December 2014, p 17.

⁴loc. cit.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

وفي الوقت الذي كان يُنتظر فيه الرئيس أردوغان الحصول على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات التشريعية يونيو 2015 لتمرير مشروع التحول إلى النظام الرئاسي، تبدد ذلك عقب خسارة حزب العدالة والتنمية هيمنته الانتخابية (حصوله على نسبة 41% من أصوات الناخبين) نظرا للخطأ الاستراتيجي المتمثل في توليه قيادة الحملة الانتخابية للحزب، وهذا ما لا يتوافق وخصوصية النظام البرلماني الذي يفرض عدم ارتباط رئيس البلاد بحزبه¹، هذا من جهة ومن جهة أخرى رفض أحزاب المعارضة على مستوى البرلمان تأييد فكرة النظام الرئاسي على غرار حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي، وحزب الحركة القومية².

وفي خضم كل هذه التراكمات شهدت تركيا منتصف شهر يوليو 2016 مفصلا مهما في تاريخها السياسي بإقدام مجموعة من الضباط على ترتيب محاولة انقلابية للإطاحة بالرئيس أردوغان وحكومته، بيد أن هذه المحاولة جاءت مختلفة عن الانقلابات السابقة سواء من حيث التخطيط أو النتائج لأنها لم تكن مبنية على قواعد مؤسسية. فمعظم وحدات القيادة في المؤسسة العسكرية لم تكن على دراية بها على غرار وزارة الدفاع الوطني، وهيئة الأركان العامة، والمجلس العسكري الأعلى، باستثناء دراية قيادة القوات الجوية بقاعدة أنجريك فقط³. وهو ما أدى إلى احباط هذه المحاولة الانقلابية بفعل عدم حصول الانقلابيين على دعم سياسي ومجتمعي، واتفاق قادة القوات المسلحة التركية على شجب الانقلاب، إلى جانب مساندة الشعب التركي للحكومة المنتخبة وإدانة الطبقة السياسية على اختلافها (المؤيدة والمعارضة للحكومة) المحاولة الانقلابية⁴.

وتأسيسا على ذلك شكّل فشل المحاولة الانقلابية يوليو 2016 ذريعة مناسبة لاجتذاب الرأي العام التركي نحو تأييد النظام الرئاسي. باعتباره الأنسب لضمان استقرار الداخل التركي، وتقادي الأزمات السياسية، وتجنّب التعارض بين الحكومة والرئاسة⁵. وبالتالي تمّ البدء في الإعداد للاقتراحات التي رفعت إلى اللجنة الدستورية وعرضت على نواب البرلمان للتصويت عليها، أين حصلت الجبهة المؤيدة للتعديل على 339 صوت. وبعد موافقة الرئيس أردوغان على لائحة الاقتراحات الدستورية تَقَرَّرَ تمريرها للاستفتاء

¹- أوكتاي يالماز، "قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية"، سياسات عربية، ع 15 (يوليو 2015)، ص 118.

²- "التعديلات الدستورية في تركيا: الزهانات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات، 09 فبراير 2017، ص 4.

³- "الانقلاب التركي الفاشل والدروس المستفادة"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 30 يوليو 2016، ص 2.

⁴- "Failed Turkish Coup: Dynamics and Implications", Al Jazeera Centre for Studies, July 29 2016, pp 3,4.

⁵- Amanda Paul and Demir Murat Seyrek, "Constitutional Changes in Turkey: a Presidential System or the President's System?", European Policy Center, January 24 2017, p 1.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

الشعبي يوم 16 أبريل 2017¹. وقد تمحورت هذه التعديلات حول العديد من المحاور أهمها: الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وإلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين الرئيس للحكومة، وارتباط الرئيس بحزبه، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في يوم واحد². وتشير هذه التعديلات إلى توسيع صلاحيات الرئيس وتشيتبب الناخب التركي نظرا لتحديد موعد انتخابات الرئاسة والبرلمان في يوم واحد، بمعنى أن اختيار أعضاء الحكومة والبرلمان يكون من نفس حزب الرئيس، وبالتالي تداخل الوظائف التشريعية والتنفيذية، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على استقلالية سلطات الدولة.

وفي هذا الإطار حصدت الجبهة المؤيدة للاستفتاء الذي يقضي بالتحول إلى النظام الرئاسي نسبة 51.41% مقابل نيل الجبهة الراضة نسبة 48.59%³. وبذلك تم تحديد تاريخ 24 يونيو 2018 موعدا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بغرض الاسراع في تنفيذ قواعد النظام الرئاسي⁴. وعلى هذا الأساس شهدت الانتخابات الرئاسية فوز أردوغان بنسبة 52.6% متفوقا على مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه الذي حصد نسبة 30.6%⁵. وقد أظهرت نتائج الاستفتاء تقارب الأصوات المؤيدة والراضة، والراضة، فذلك الفرق الضئيل بينهما كان كفيلا بتمرير المشروع والمساس لأول مرة في تاريخ الجمهورية بشكل الحكم، ومنه تعزيز صلاحيات الرئيس أردوغان على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويمكن توضيح أسباب تغيير النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي من خلال نوعين من الدوافع:

1- الدوافع الداخلية وهي:

- ضعف الحكومات الائتلافية في تركيا بسبب الصراعات السياسية والتي كانت تدفع في كل مرة إلى عقد انتخابات مبكرة، وتتيح في الوقت ذاته الفرصة أمام الجيش للتدخل في السياسة التركية، في حين وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 وتشكيله الحكومة بشكل انفرادي أسهم في تحقيق الاستقرار وكذا تحسين الداخل التركي على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية⁶.

¹International Foundation for Electoral Systems, Global Expertise, Local Solutions, Sustainable Democracy, "Elections in Turkey 2017 Constitutional Referendum Frequently Asked Questions", April 10 2017, p 1.

²Ilke Toygur, "Turkey's Critical Constitutional Referendum: an Introduction", **Elcano Royal Institute**, December 2017, p 2.

³"After the Referendum", Turkey Project, **Center for Strategic and international Studies**, May 08 2018, p 1.

⁴"انتخابات برلمانية ورئاسية تركية مبكرة: الدوافع والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أبريل 2018، ص 2.

⁵النتائج العامة لتركيا للانتخابات التركية الرئاسية، <https://www.yenisafak.com/ar/secim-cumhurbaskanligi-2018/secim->

⁶Burhanettin Duran And Nebi Mis, "The Transformation of Turkey's Political System and the Executive Presidency", **Insight Turkey**, Vol 18, N° 4 (2016), p p 11, 12.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

• تقليل فرص تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، فالمحاولة الانقلابية الفاشلة يوليو 2016 كانت الحدث المفصلي الذي أقر الانتقال إلى النظام الرئاسي، فهو الحل الأمثل حسب الرئيس أردوغان لاستكمال تطهير مؤسسات الدولة القضائية والسياسية من الموالين للكيان الموازي المتمثل في حركة غولن وأيضا لاجتثاث المعارضين من المؤسسة العسكرية وأجهزتها الأمنية على غرار مجلس الأمن القومي. وعلى هذا النحو فإن الدوافع الداخلية مرتبطة تحديدا بسعي الرئيس التركي أردوغان إلى تعزيز نفوذه وتعظيم سلطاته من خلال تحجيم أدوار المعارضين لسياساته لاسيما داخل المؤسسة العسكرية، نظرا لدور الأخيرة التاريخي وممارساتها الانقلابية المتكررة، إلى جانب البحث عن الاستقرار الحكومي وعدم التعارض بين الرئاسة والحكومة.

2- الدوافع الخارجية وهي:

• إن التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الدولة منذ عام 2002 والتي أكسبتها نفوذا إقليميا ودوليا مقارنة بالفترة السابقة من حكم الجمهورية التركية، تطلبت دستورا جديدا يعكس دور تركيا كقوة صاعدة، وفي الوقت ذاته يتيح للرئيس إدارة ملفات السياسة الخارجية، وهو الأمر الذي سيمكن تركيا حسب الرئيس أردوغان من تحقيق أهدافها المحددة وفق إستراتيجية حزب العدالة والتنمية التي تمتد إلى غاية عام 2023 من خلال تعظيم قوة الدولة اقتصاديا وتسوية القضية الكردية¹. وتصادف هذه السنة تحديدا الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية من قبل مصطفى كمال أتاتورك. فطموح أردوغان يتمثل في جعل تركيا قوة إقليمية في الشرق الأوسط، وبالتالي بلوغ هذه الأهداف سيلغي الإنجاز التاريخي لأتاتورك ومن ثم سيمكن الرئيس أردوغان من كتابة تاريخ جديد لتركيا².

• المحاولة الانقلابية الفاشلة جعلت النخبة الحاكمة التركية تعيد النظر في علاقات الدولة الخارجية، حيث أصبحت الأخيرة محل جدل كبير بين مختلف الدوائر السياسية والأكاديمية داخل تركيا وخارجها، خاصة في ظل توتر علاقات تركيا مع الغرب وبداية الحديث عن توجهها نحو التحالف مع روسيا ومراجعة علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي³.

1 - أحمد سلمان محمد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 62، د س ن، ص ص 8، 9.

2 - James F. jeffrey, « U.S. Policy on Turkey, Transition 2017, Policy Notes For The Trump Administration », The Washington Institute For Near East Policy, N° 27, January 2017, p 2.

3 - Ayse Sozen Usluer, "The July 15 Failed Coup Attempt and its Implications for Turkish Foreign Policy", Bilig Journal, N° 79 (Autumn 2016), pp 33, 34.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

وعليه شكلت المحاولة الانقلابية الفاشلة يوليو 2016 أهم الدوافع التي دعمت فكرة التحول إلى النظام الرئاسي لتطهير المعارضين لتوجهات تركيا الخارجية في الشرق الأوسط على مستوى المؤسسة العسكرية، وكذا البحث عن أصدقاء جدد خارج الدائرة الغربية على الصعيد الخارجي. والسعي أيضا إلى تحقيق الاستقلالية في اتخاذ قراراتها الخارجية بعيدا عن الاملاءات والضغوط الأمريكية والأطلسية.

ثانيا: التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية

إنّ السلوك الخارجي التركي أصبح خاضعا بشكل جلي للسمات الشخصية لصانع القرار التركي مقارنة بالفترات السابقة، أين يمكن ملاحظة سيادة الفكر التوسعي العثماني في السياسة الخارجية التركية عبر التدخل العسكري شمال سوريا. وبداية الاستقلالية عن الغرب في اتخاذ القرار التركي، والذي يتضح أكثر من خلال التقارب التركي الروسي وأيضاً الإعلان شهر ديسمبر 2017 عن شراء منظومة S-400 الروسية للدفاع الجوي¹. وفي هذا السياق تحديدا هنالك من يربط التقارب التركي الروسي بالتوتر الحاصل بين تركيا وحلفائها التقليديين عقب المحاولة الانقلابية 2016 واعتماد النظام الرئاسي، ودعم الإدارة الأمريكية للوحدات الكردية في سوريا؛ بيد أنّ السبب ينطوي على أبعد من ذلك وهو انتقال المحور الجيوسياسي العالمي إلى آسيا. وعلى هذا النحو أصبحت تركيا قلب المعادلة الدولية التي تحاول كسب ودها القوى العظمى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)². فالموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا بتوسطها القارات الثلاث آسيا، أوروبا، وأفريقيا جعلها دولة محورية في مختلف المشاريع الأمنية الدولية والإقليمية نظرا لأهميتها الحيوية، فتركيا لطالما اعتبرت نقطة ارتكاز رئيسية لبسط النفوذ والسيطرة على مناطق وفضاءات متعددة.

وعلى هذا النحو يمكن التعرف على التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية من خلال التركيز على

محورين رئيسيين وهما:

1- الحرب السورية:

إنّ اختلاف ردود ومواقف تركيا إزاء قضايا الشرق الأوسط بعد الحراك العربي دفع بالعديد من الباحثين والأكاديميين إلى توصيف السياسة الخارجية التركية بمصطلح "الميكيفيلية التركية"، للإشارة إلى تباين رؤى وسياسات أنقرة حسب تباين المصالح القومية التركية وامتداداتها³. فتشكيل حركة الإخوان

¹Dick Zandee, "70 years of NATO: the Alliance in Troubled Waters", *Journal of Military Spectator*, N° 4 (2019), p 178.

² "محددات العلاقات الروسية- التركية وآفاقها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 15 أبريل 2017، ص 6.

³ محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 03 يونيو 2012، في:

<http://acpps.ahram.org.eg/News/5313>

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

المسلمين للحكومة المصرية عقب فوزها في الانتخابات البرلمانية 2012، جعل الحكومة التركية تأمل في استكمال المسيرة التي بدأتها عام 2002 والمتمثلة في التوفيق بين الإسلام والديمقراطية في النظم الشرق أوسطية. غير أن انقلاب 3 يونيو 2013 على حكومة الإخوان قيّد الطموح التركي¹.

كما أن الدفاع التركي المستميت عن المعارضة السورية سواء من خلال استضافة ودعم الجيش السوري الحر، أو عن طريق تشكيل مجموعة أصدقاء سوريا بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية جعل تركيا تعيش حالة من العُزلة الإقليمية نتيجة انخراطها المباشر في الشأن السوري. فالخطأ الذي وقعت فيه الحكومة التركية هو اعتقادها بإمكانية الإطاحة بنظام الأسد من طرف الشعب السوري المعارض أو من خلال التدخل العسكري الخارجي².

وعلى هذا الأساس فإنّ طموح تركيا لحسم عمليات التغيير في الشرق الأوسط والتدخل في دول الحراك اصطدم بتأييد الغرب لحكومة الانقلاب المصرية، وبتباين الخيارات والمصالح الإستراتيجية للأطراف الإقليمية والدولية في فئائها الخلفي سوريا، ممّا جعل نظامي السيسي والأسد قيودا إستراتيجية على مشروع تركيا التوسعي في الشرق الأوسط عكس ما كانت تطمح إليه عند بداية الحراك العربي³. أين سعت حكومة العدالة والتنمية إلى تصدير نموذجها في الحكم وإقامة تحالف مع حركات الإخوان المسلمين، بما يؤهلها لتزعم العالم الإسلامي ومنافسة المشروع الإيراني ومنه إعادة احياء أمجاد الدولة العثمانية، وهو ما يعكس بدوره أيضا سيادة البعد الأيديولوجي في سياسة تركيا الخارجية، وبالتالي نستنتج بأنّ تركيا تملك مشروع حضاري توسعي اتضح جليا من خلال دعم الحركات الإسلامية بحثا منها عن إمكانية تشكيل محور قادر على منافسة المحورين الأمريكي والروسي.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نقاط الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالنسبة للقضية الكردية نظرا للدعم الأمريكي لقوات وحدات حماية الشعب الكردية، أين تذبذب التعاون الدفاعي التركي الأمريكي وتراجعت تركيا عن التزاماتها تجاه حلف الناتو⁴. فيما يتعلق برفض دعم الإدارة الأمريكية

¹Ioannis N. Grigoriadis, "Between the Syrian Stalemate and the Egyptian Coup: in Search of a "Reset" for Turkish Foreign Policy in the Middle East", Working Paper, **Middle Eastern Studies Programme**, N° 38, January 2014, pp 6, 7.

²Meliha Benli Altunışık, "Turkey after the Arab Uprising: Difficulties of Hanging on in There", Analysis, **ISPI Center**, N° 223, 2013, p 6.

³مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2013، ص 6.

⁴Aaron Stein, "The New Turkey: Making Sense of Turkish Decision- Making", **Rafik Hariri Center for the Middle East**, April 2018, p 10.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

في حربها ضد داعش، واشترطتها استهداف نظام الأسد أيضا. حيث أعلنت الحكومة التركية صراحة عن دعمها لقوى المعارضة بما فيها جبهة النصرة السورية المصنفة في خانة الإرهاب¹.

وفي الوقت الذي كانت تنتظر فيه تركيا تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump إلى السلطة، لم يتحقق ذلك نتيجة الاستمرار على نفس توجه إدارة أوباما بدعم وحدات حماية الشعب الكردية ورفض تسليم غولن. المنسوب إليه التخطيط للمحاولة الانقلابية في تركيا². وقد جاء الرد التركي على موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة للوحدات الكردية YPG، بتنفيذ عملية درع الفرات يوم 14 أغسطس 2016³. أين تبلور هذا القرار بعد استيلاء الأكراد على أكثر من 900 كلم من الحدود الشمالية السورية⁴، وعقب التنسيق بين الأجهزة السياسية، والأمنية، والاستخباراتية التركية والتي أعلنت عن العديد من العمليات التدخلية العسكرية شمال سوريا⁵، بداية بدرع الفرات سنة 2016، مروراً بعملية غصن الزيتون عام 2018، ووصولاً إلى عملية نبع السلام عام 2019. وبالتالي تحولت تركيا إلى توظيف القوة القسرية من خلال تفعيل المقاربة الأمنية العسكرية الجديدة والقائمة على المبادرة بالهجوم وتعزيز التواجد العسكري لدحض التهديد قبل وصوله إلى الأراضي التركية.

ويعود سبب هذا السلوك التدخل العسكري إلى مراجعة النظرة التقليدية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الأوضاع الإقليمية، والتي سيطرت على العقيدة العسكرية التركية لعقود طويلة من الزمن تقاديا للانخراط في مشاكل الشرق الأوسط. حيث دخلت تركيا مرحلة جديدة عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة 2016، وهذا من خلال إعادة توجيه دور المؤسسة العسكرية ومراجعة مضمون الإستراتيجية الأمنية العسكرية التركية على حد سواء⁶. ويضاف إلى ذلك أيضا سياسة اجتثاث المعارضة التي اتبعتها أردوغان، والتي سمحت له بإبعاد الضباط والجنرالات المعارضين لتحرك الجيش خارج الحدود⁷. أين أصبحت المؤسسة العسكرية التركية خاضعة لإملاءات الرئيس أردوغان وأداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الإقليمية التركية، فالمرونة التي

¹ - عارف محمد خلف، الجبوري البياتي، إبراهيم أحمد حسن ناصر. "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م 2، ع 4، 2015، ص ص 20، 21.

² Nilsu Goren, "The NATO/ US- Turkey- Russia Strategic Triangle: Challenges Ahead", CISSM Working Paper, Center for International and Security Studies at Maryland, January 2018, pp 5, 6.

³ - أسامة أبو رشيد، "التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأمريكي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016، ص ص 1، 2.

⁴ European Council on Foreign Relations, Policy Brief, Ed. Asli Aydintasbas, "With Friends Like These: Turkey, Russia, and the End of an Unlikely Alliance", June 2016, p 7.

⁵ - "التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الإستراتيجية"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 13 أبريل 2018، ص 2.

⁶ Simonas Dapkus, "Turkey's Security Dilemma on the Border with Syria: Situation Assessment and Perspectives of the Intervention", Lithuanian Foreign Policy Review, Vol 33 (2015), pp 54, 55.

⁷ - "عملية درع الفرات: زخم إضافي لخيارات السياسة التركية"، مركز جسور للدراسات، أكتوبر 2016، ص 3.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

اكتسبتها سياسة تركيا الخارجية مردها إلى تحييد المؤسسة العسكرية عن الشأن السياسي التركي الداخلي والخارجي من جهة، ومن جهة أخرى إلى انتقال تركيا إلى مرحلة التأثير الاستراتيجي بالانخراط في الحرب السورية، فقد أصبحت تحركات تركيا تقلق العديد من الفواعل الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار تحديداً يمكن الإشارة إلى أنّ الموقف الروسي غير الراض للتدخل العسكري التركي شمال سوريا انطلق من فهم الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Poutine طبيعة السمات الشخصية للرئيس أردوغان، فبوتين يدرك جيداً أهمية السلطة لدى الأخير مقارنة ببقاء الأسد أو رحيله. وبالتالي حاولت روسيا اجتذاب تركيا إلى معسكرها والضغط عليها لاتخاذ قرارها بعيداً عن حلف الناتو¹. لذلك تغير موقف تركيا من رحيل الأسد جراء اهتمامها بإضعاف وحدات حماية الشعب الكردية، خاصة عقب إعلان ترامب عن تشكيل 30.000 قوة كردية لحماية الحدود وهو ما جعل الدول الضامنة لمسار أستانا تصيغ بياناً مشتركاً، تؤكد فيه على سيادة سوريا، ووحدة أراضيها، وإنشاء مناطق خفض التصعيد². وهذا الحوار الثلاثي الروسي التركي الإيراني لتسوية الحرب السورية، تمخض عن حالة العزلة التي عايشتها تركيا في الشرق الأوسط. والتي اضطررتها إلى الجلوس على طاولة المفاوضات مع الطرف الأقوى لضمان البقاء ضمن رقعة الشطرنج السورية وفي الآن ذاته لحماية الأمن القومي التركي³.

ومن هذا المنطلق نجحت تركيا في دحض قوة الوحدات الكردية شمال سوريا ومنع تشكيل ممر كردي على الحدود التركية السورية، لاسيما بعد نجاح عملية نبع السلام التي باشرت القوات المسلحة التركية بالتنسيق مع الجيش السوري الحر في التاسع من أكتوبر 2019، أين تمكنت تركيا من توقيع اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لإبعاد الوحدات الكردية عن حدودها بمسافة 30 كلم⁴.

وفي سياق متصل نجد بأنّ الملاحظ للسياسة الخارجية التركية مؤخراً يلحظ بأنّ القادة الأتراك أصبحوا يتعاملون بمنطق الندية في العلاقات الدولية عكس الفترات السابقة، التي كانت فيها تركيا عبارة عن أداة لخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. وعليه يمكن القول بأنّ التحول إلى النظام الرئاسي كان المحطة الأبرز في تاريخ السياسة الخارجية التركية بشكل عام، وحكم حزب العدالة والتنمية بشكل خاص، نتيجة تداعياته التي أسهمت في تباعد السياسات التركية عن إرضاء الحلفاء التقليديين، مقابل

¹ Ayse Zarakol, "Turkey and Russia, Erdogan and Putin", **PONARS Eurasia Policy Memo**, N° 444, October 2016, p 5.

² Indian Council of World Affairs, Report, Ed. Indrani Talukdar and Omair Anas, "**The Astana Process and the Future of Peaceful Settlement of the Syrian Crisis: a Status Note**", March 05 2018, p 1.

³ علي حسين باكير، "مسار أستانا: الدول الضامنة ومسارات التسوية السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 01 أغسطس 2019، ص 3.

⁴ "عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أكتوبر 2019، ص ص 4، 5.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

تطبيع العلاقات مع روسيا الطرف الأقوى في معادلة الحرب السورية. فالأخيرة منحت نفوذاً أوسع لتركيا مقارنة بالحليف الأمريكي الذي فضل دعم الوحدات الكردية. وتأسيساً على ذلك نستنتج بأنّ الدينامية التي ميزت السياسة الخارجية التركية عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة يوليو 2016، قد تحققت بفعل نجاح الرئيس أردوغان في خلق جيش جديد يتألف من أفراد تم ترقيتهم بناءً على منطق الولاء بهدف تشكيل طبقة عسكرية جديدة، تُظهر تعاونها الوثيق مع السلطات المدنية للحفاظ على الوضع القائم وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية العسكرية في إطار السياسة التركية الإقليمية الجديدة¹. وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تعزيز التواجد التركي في بؤر الأزمات، فالتحول إلى النظام الرئاسي قد ألقى بعائه على مضمون السلوك الخارجي التركي الذي أصبح يميل إلى الصلابة نتيجة الارتداد عن سياسة تصفير المشكلات، وتفعيل المقاربة الأمنية العسكرية لحماية المصالح التركية وضمان الأمن القومي، فالأخير منذ 2016 أصبح محددًا رئيسيًا لسياسة تركيا الخارجية في محيطها الإقليمي والمناطق المتاخمة لها.

2- صراع غاز شرق المتوسط وترسيم الحدود البحرية:

تحتل منطقة شرق المتوسط بأهمية جيوسياسية كونها تحوي أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، فحسب تقدير معهد المسوح الجيولوجية الأمريكية تضم المنطقة أكثر من 340 ترليون قدم مكعب من الغاز². و تقع أبرز حقوله بالقرب من سواحل قبرص، وأراضي فلسطين المحتلة، ولبنان، ومصر، فجغرافيا تتركب المنطقة على هضبة الأناضول شمالاً، ومصر جنوباً، ومنطقة الشام شرقاً، بما تتضمنه من دول واقعة في النصف الشرقي من البحر الأبيض المتوسط³.

في البداية لا بد من التعرف على أصل الخلاف الدائر حول غاز شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي يعود إلى مساعي الكيان الإسرائيلي لترسيم حدوده البحرية، بغية الاستحواذ على أكبر احتياطي من الغاز وتوسيع الاكتشافات قبالة سواحل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي عام 2003 تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود الاقتصادية بين مصر وقبرص، وبين إسرائيل ومصر عام 2005⁴. إلى جانب عقد اتفاق ترسيم الحدود بين قبرص ولبنان في 17 يناير 2007، وأيضاً اتفاق ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية

¹ Mateusz Chudziak, "Cadres Decide Everything— Turkey's Reform of its Military", **OSW Center for Eastern Studies**, N° 274, June 26 2018, p 4.

² مصطفى صلاح، "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي"، مركز الحوكمة وبناء السلام، اليمن، أغسطس 2018، ص 1.

³ محمد السليمان الزواوي، "غاز شرق المتوسط"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 19 أبريل 2016، ص ص 2، 3.

⁴ "غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية"، مركز الجزيرة للدراسات، 05 فبراير 2020، ص 3.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

الخالصة بين قبرص والكيان الإسرائيلي يوم 17 ديسمبر 2010. وهو ما أدى إلى تداخل الحدود البحرية والمساس بالمناطق الخالصة وزيادة التوتر بين الأطراف الإقليمية¹. لهذا لطالما تخوفت الحكومة التركية من هذه الاتفاقيات التي تأخذ شكل تكتلات إقليمية، كونها تؤثر بشكل معمق في محيطها الجغرافي وتساهم في تطويقها، لهذا يجادل الكثير من الباحثين على أنّ تركيا سعت إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا لضمان التمرکز في سوريا وخاصة في المناطق المحاذية لمنطقة المتوسط لتفرض نفسها كفاعل في المنطقة، حيث لديها طموحات توسعية في مجال الطاقة وترغب في تحقيقها².

فقد أسهمت الاكتشافات الطاقوية شرق المتوسط في جعل المنطقة ساحة صراع مصغرة للمعارك الإقليمية والعالمية، أين شكل احتياطي الغاز الطبيعي في شرق المتوسط أحد أهم محاور التنافس والتعاون، وهو الأمر الذي أثر بدوره على توازنات وترتيبات أمن الطاقة إقليمياً. فعلى الرغم من تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط شهر يناير 2019 والذي جمع بين قبرص، واليونان، ومصر، وكيان الاحتلال الإسرائيلي، و الأردن، وإيطاليا، والسلطة الفلسطينية وحدّد إطار التعاون في مجال صناعة وتصدير الغاز الطبيعي، إلا أنّه مقابل ذلك خلق فرصاً للصراع نظراً لاستبعاده أطرافاً إقليمية أخرى على غرار تركيا التي تسعى هي الأخرى لضمان أمنها الطاقوي، أين أصبح الأخير هدفاً جيوسياً وجغرافياً- اقتصادياً رئيسياً لصانع القرار التركي³. فالأخير يهدف إلى تعظيم مكاسب تركيا الطاقوية نظراً لاحتياجاتها المحلية والدور الذي يتمتع به متغير الطاقة في القرن الواحد والعشرين، فتركيا مثل غيرها من القوى الإقليمية الأخرى تطمح للعب أدوار أولى في معادلة الطاقة العالمية.

فاللائق للنظر هو أنّ البحر الأسود يعد محوراً أساسياً للطاقة بالنسبة إلى تركيا فعبه يتم نقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا عبر خطي أنابيب بلو ستريم وترك ستريم، والأمر نفسه ينطبق على بحر قزوين الذي تتزود من خلاله تركيا بالغاز من أذربيجان عبر خطي ممر الغاز الجنوبي، وخط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان. بيد أنّ تركيا تحرص بشكل كبير جداً على التواجد في منطقة شرق المتوسط نظراً للاكتشافات التي تحققت في العقد الماضي، فقد احتلت المنطقة الأولوية في أجندة السياسة الخارجية التركية مؤخراً⁴. حيث أصبحت تحركات تركيا شرق المتوسط محكومة أكثر من أي وقت مضى بنظرية

¹ علي حسين باكير، "رقعة الشطرنج اللبنانية- الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، 05 يناير 2020، ص ص 2-4.

² أية عبد العزيز، "تركيا وتطور الهوية الجيو إستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 23 مايو 2019، ص 4.

³ توماس كوزما، "تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط"،

[/https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%AA](https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%AA)

⁴ المكان نفسه.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

"الوطن الأزرق" بهدف السيطرة على مساحات واسعة بحريا، والتي يطالب بها جيرانها في الاتحاد الأوروبي. على غرار اليونان التي تنادي بأحقيتها في فرض سيادتها على مجموعة متناثرة من الجزر الصغيرة القريبة منها، وهو أمر غير منصف بالنسبة لتركيا التي تمتلك أراضي أكبر في الجزء الشرقي من البحر المتوسط. وفي هذا السياق تتمحور نظرية الوطن الأزرق التي طرحها الأدميرال السابق جيم غوردينيز حول أحقية تركيا في ضم مساحة تمتد على أكثر من 460 ألف كلم² من حدودها البحرية، بما في ذلك المسطحات المائية القريبة من الجزر اليونانية، وعليه فإنّ هذه النظرية تعد إحدى سبل تركيا نحو البحرية وتحقيق رفاهيتها وأمنها الطاقوي¹.

وعلى هذا النحو تتمثل أبعاد الاهتمام التركي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في سعي تركيا إلى تجديد مواردها بغرض التقليل من الاعتماد على الواردات الخارجية، خاصة مع بلوغ وارداتها من الهيدروكربونات حوالي 45 مليار دولار أمريكي عام 2018 هذا من ناحية أولى، والتحول إلى دولة عبور ونقل للطاقة من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا وآسيا، ومن روسيا إلى أوروبا مرتكزة على العديد من المشاريع والبنى التحتية لدعم اقتصادها الذي عرف العديد من الهزات مؤخرا هذا من ناحية ثانية، ومحاولة وضع موضع قدم لها في منطقة شرق المتوسط لخدمة أمنها القومي، وهو ما يتضح من خلال الأنشطة العسكرية لتركيا في المنطقة، باعتبار أنّ الأخيرة تعد خط دفاع لمواجهة التهديدات التي قد تأتي من الجنوب هذا من ناحية ثالثة². وتأسيسا على ذلك انخرطت تركيا في صراع غاز شرق المتوسط بغية إحباط محاولات الفواعل الإقليمية الأخرى الرامية إلى تطويقها سواء في الشرق الأوسط أو المتوسط عموما، أين تسعى إلى فرض تواجدها في المنطقة وعرقلة كافة المشاريع التي تتجاوزها، لذا تحاول تركيا جاهدة إثبات أحقيتها في التنقيب عن الغاز مثلها مثل باقي دول الجوار.

وعلى اعتبار أنّ تركيا ليست عضوا في معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 التي تتيح قواعد تحديد المناطق البحرية بسبب نزاعها مع اليونان في بحر إيجه، فإنّها تعتبر المنطقة الاقتصادية التي حددتها قبرص اليونانية تتداخل مع الجرف القاري والمنطقة الخالصة التركية. واستنادا على ذلك لا تعترف تركيا بالاتفاقيات التي أقامتها قبرص اليونانية مع كل من مصر، ولبنان، والكيان الإسرائيلي، وترى بأنّ أنشطة التنقيب عن الغاز في هذه المنطقة هو غير قانوني لأنه ينتهك السيادة التركية، إلى جانب مطالبة القادة الأتراك بحقوق قبرص التركية فيما يخص غاز المنطقة. فالأخيرة ترى بأنّ ثروات جزيرة

¹ "طموح تركيا للتحول لمركز الطاقة يثير اضطرابات في المتوسط"، في:

<https://www.dw.com/ar/%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD->

² آية عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 2، 3.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

قبرص هي ملك لجميع أبنائها ولا يجوز استغلالها بشكل فردي، ولكن قبرص اليونانية تصر على غير ذلك، فقد ذهبت إلى ترسيم حدودها وإقامة منطقة اقتصادية خالصة لها (EEZ) حتى تتمكن من استغلال ثروة الغاز بشكل أحادي بداية عام 2010، مما دفع بقبرص التركية هي الأخرى إلى توقيع اتفاق مع تركيا لترسيم جرفها القاري عام 2011¹.

وعلى هذا الأساس عارضت تركيا باستمرار قيام قبرص اليونانية بالتنقيب عن الغاز من جانب واحد في شرق المتوسط بحجة أن القبارصة الأتراك لديهم أيضا حقوق في المنطقة إضافة إلى انتهاكها الجرف القاري التركي². وفي ظل توتر علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي وتدهور علاقاتها الرسمية مع حكومة السيسى وموقفها العدائي من قبرص اليونانية، والإرث السلبي لعلاقاتها مع اليونان في ما يخص النزاع في بحر إيجه وجدت تركيا نفسها معزولة، لهذا دخلت بدورها سباق التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، إذ أطلقت أولى سفنها (سفينة الفاتح) للتنقيب نهاية عام 2018 وهي تعمل حاليا على توسيع عمليات تنقيبها عن الغاز جنوبا لإيجاد مصادر جديدة للطاقة، والدفاع عن حقوق جمهورية قبرص التركية أيضا³. فتركيا تعمل على التحرر من التبعية الطاقوية نظرا لاحتياجاتها المحلية الضخمة من جهة ولتفادي ضغوط الدول المصدرة وعرقلة أي تفوق جيوبوليتيكي يسعى إلى إخراجها من معادلة الصراع في شرق المتوسط من جهة أخرى.

وما زاد الوضع تأزما وتعقيدا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هو الإعلان عن منتدى غاز شرق المتوسط شهر يناير 2019 والذي يتطلع إلى إقامة سوق غاز إقليمية وضمان أمن العرض والطلب⁴. حيث تأسس هذا المنتدى له بعد جيوسياسي واضح وهو تطبيق تركيا نظرا لطبيعتها علاقاتها المضطربة مع جيرانها، لأن الأطراف المنضوية في منتدى شرق المتوسط لمست حزم السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة. ويضاف إلى ذلك تخوف قبرص من رفض تركيا جميع اتفاقيات قبرص الثنائية لأن الأخيرة ليست ممثلة لجزئي الجزيرة القبرصية وعليه هي ليست مسؤولة عن التوقيع بالنيابة عن قبرص التركية، إضافة إلى رفضها الحدود البحرية المرسومة لأن المناطق البحرية تحدد انطلاقا من يابس الدولة وليس من جزرها، وهو الأمر الذي يجعل هذه الاتفاقات غير قانونية وانتهاكا لسيادة تركيا وقبرص الشمالية على حد سواء. والأمر نفسه بالنسبة للطرف المصري الذي يعتبر التواجد العسكري التركي في

¹ علي حسين بكير، "رقعة الشطرنج مرجع سابق، ص 4، 5.

² Enes Guzel, "Turkey and the Energy Equation in the Eastern Mediterranean", **The World Research Center**, 2019, p 7.

³ بلال سلايمة، "الصراع على الطاقة في شرق المتوسط، بين الاقتصادي والسياسي"، منتدى السياسات العربية، 7 أكتوبر 2019، ص 4.

⁴ Isabel Weiss, "Middle East Energy and Geopolitics, Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU's energy security", Konrad-Adenauer-Stiftung e. V, **Conference Report Lebanon**, July 2019. p 4.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

ليبيا أواخر عام 2019 تهديدا للأمن القومي المصري، إلى جانب موقفه الراض لسياسة أردوغان الداعمة لحركة الإخوان المسلمين. كما تشهد أيضا علاقة تركيا مع اليونان توترا بفعل المواجهات المتكررة والتنازع حول أحقية بسط السيادة على جزر بحر إيجة على غرار جزيرة كاستيلوريزو¹.

وتعود الغاية التركية من وراء رفض منتدى شرق المتوسط والتواجد في ليبيا إلى مواجهة السعي اليوناني، والقبرصي، والأوروبي، والإسرائيلي لتقليص النفوذ التركي في مشاريع غاز شرق المتوسط من جهة. ومن جهة أخرى لتقويض محاولات مصر ودول الخليج لاحتواء التواجد التركي في الشرق الأوسط². وفي هذه النقطة تحديدا يمكن الإشارة إلى مذكرتي التفاهم التي وقعتها الحكومة التركية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا بزعامة فايز السراج بتاريخ 27 نوفمبر 2019، والتي تمحورت حول التعاون الأمني والعسكري من جهة، وتحديد مناطق النفوذ البحرية من جهة أخرى. وهذا بالرغم من الاعتراض الإقليمي المصري، واليوناني، والإسرائيلي، والأوروبي على مضامين الاتفاق³. لذلك جاء التدخل العسكري في ليبيا تحت مسمى الدفاع عن شرعية حكومة السراج، لمنع أي تفوق جيوبوليتيكي في ليبيا من شأنه تطويق تركيا جنوب شرق المتوسط وعرقلة مهامها في استكشاف المنطقة بكل حرية. لهذا تسعى تركيا إلى حماية خلفيتها الجيوسياسية من خلال ضمان تواجدتها العسكري في ليبيا.

ورغم الاعتراضات الإقليمية والدولية على هذا الاتفاق البحري الثنائي بين تركيا وليبيا إلا أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة أثناء زيارته إلى تركيا يوم 12 أبريل 2021 أكد على استمرارية الاتفاق، وقد أسهم هذا الأخير في إعادة رسم قواعد اللعبة في شرق المتوسط، أين رسمت تركيا حدودها البحرية انطلاقا من جزيرة كاستيلوريزو (مايس بالتركية) والتي تبتعد عن البر التركي بحوالي 2 كلم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جذري على مستوى الحدود البحرية، مما يعني أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا تزيد مساحتها من 41 ألف كلم² إلى حوالي 145 ألف كلم²، والأهم من ذلك أن تجسيد أي ممر أنبوب غاز نحو أوروبا يتطلب موافقة تركية وليبية. كما أن إيداع الاتفاقية لدى الأمم المتحدة سيحرم اليونان من استغلال موارد الطاقة في ما تعتره منطقتها الخالصة، كونها تصبح

¹ - منى سكرية، منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح، موجز، فبراير 2021، ص 5، 6.

² - أنظر: <https://www.crisisgroup.org/ar/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/257-turkey->

³ - "هكذا سيفرض الاتفاق التركي الليبي نفسه على قمة برلين المرتقبة"، جريدة العربي الجديد، 02 ديسمبر 2019، في: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/12/2/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%>

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

منطقة متنازع عليها بموجب قانون البحار. وفي مقابل ذلك يصبح هذا الاتفاق مكسب جيوسياسي لا يمكن لأي جهة ليبية التفريط به لأنه يعيد مساحة 39 ألف كلم² للمنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية¹. ولكن مقابل ذلك يستمر التحرك الإقليمي القبرصي اليوناني الإسرائيلي وأيضا الإماراتي في إطار مشروع إيست ميد لمد أوروبا بالغاز، أين تم استبعاد مصر من المشروع، وقد حمل الأخير رسالة تقليدية لتركيا التي تسعى إلى تقريب وجهات نظرها مع نظام السيسي. فالإمارات تسعى جاهدة للحد من نفوذ وتحركات تركيا في شرق المتوسط، كما تضمن المشروع أيضا رسالة أخرى إلى مصر قصد إزعاجها عن أي محاولة تعاونية لإرساء الحدود مع تركيا². ويعود سبب ذلك إلى توالي خطابات أردوغان المغازلة للحكومة المصرية، إضافة إلى أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية التركية والليبية لم يمس المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية، لذلك ليس لمصر أي مصلحة في عرقلة الاتفاق باستثناء التحرك المصري المحكوم بالضغط الإماراتي والإسرائيلي، وهو ما ظهر جليا من خلال استبعادها من مشروع أنبوب غاز شرق المتوسط لإعادة النظر في خياراتها الاستراتيجية.

وفي إطار الحديث عن احتدام الأزمة بين تركيا واليونان حول غاز شرق المتوسط وعجز الاتحاد الأوروبي عن حسم ملف عضوية تركيا في الاتحاد، يمكن القول بأنه ينبغي على الأخير خلف منصة تفاوضية ثلاثية لحلحلة هذه الأزمة، تضم كل من الاتحاد الأوروبي ودول منتدى غاز شرق المتوسط وتركيا من خلال العمل على إيجاد سبل للتعاون بدلا من الصراع³. لاسيما عقب اتجاه الدول الأوروبية إلى ممارسة ضغوط على تركيا أين صوت أعضاء البرلمان الأوروبي بتاريخ 26 نوفمبر 2020 على مشروع قرار إدانة تركيا بالأغلبية المطلقة، ردا على محاولات تركيا فرض سياسة الأمر الواقع على اليونان، وتساعد حدة التوتر بين تركيا، وقبرص، واليونان، وفرنسا أيضا، نظرا لسعي تركيا إلى توسيع نفوذها على حساب نفوذ الدول الأوروبية وهو الأمر الذي أكد عليه مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث هنالك إجماع أوروبي على أن القضايا المتنازع عليها بين تركيا واليونان تمس بشكل مباشر دول الاتحاد الأوروبي ككل⁴.

¹ ياسر هلال، "تركيا التي تكسب معركة شرق المتوسط الاستراتيجية"، 18 أبريل 2021، في:

<https://www.almodon.com/arabworld/2021/4/18/%D8%A3%D8%B1%D8>

² محمد سنديباد، لماذا تُستبعد مصر من منتدى الإمارات و"إسرائيل" المتوسطي؟، 16 أبريل 2021، في:

<https://arabi21.com/story/1351934/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7>

³ "برنكنجز: تركيا وأوروبا وشرق البحر المتوسط.. رسم طريق للخروج من المأزق الحالي"، في:

<https://marsad.ecsstudies.com/50598>

⁴ خطوات استباقية: دوافع تصاعد الضغوط الأوروبية ضد تركيا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 01 ديسمبر 2020، في:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5938/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA>

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

ومن خلال هذه التراكمات يتضح بأنّ تركيا لا يمكن لأي قوة إقليمية أو دولية أن تثنيها عن الوصول إلى غاز شرق المتوسط، حيث أثبتت سياستها في المنطقة على أنّها فاعل لا يمكن تجاوزه أو تطويقه، لاسيما في ظل سياسة النّدية التي يعتمد عليها أردوغان في اتخاذ مواقفه الإقليمية، لذا تعزيز فرص التعاون شرق المتوسط يتطلب مراجعة كافة المشاريع التي تستبعد تركيا وإلا سيستمر الصراع بين أطراف اللعبة وهو ما من شأنه التأثير سلبا على أمن الطاقة في المنطقة.

ثالثا: تقييم مدى فاعلية التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية

لقد أحدث التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا تغييرا كبيرا على مستوى السياسة الخارجية التركية والتي أصبح صُنْعُها يقتصر بشكل رئيسي على الرئيس أردوغان. إضافة إلى سيادة البعد التدخل في سلوك تركيا الخارجي عقب بداية التجسيد الفعلي للمقاربة الأمنية العسكرية التركية الجديدة، والقائمة على توظيف القوة الصلبة ونشر القواعد العسكرية خارج تركيا. والتي تولى تطبيقها قائد الأركان خلوصي أكار الذي عُيّنَ وزيرا للدّفاع التركي، كونه من بين أكثر العسكريين قربا وموالاة للرئيس أردوغان¹.

وعلى هذا النحو أقر التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا حكم الرّجل الواحد، ممّا يجعل السياسة الخارجية التركية مرهونة بإدراكات الرئيس أردوغان، جرّاء إعادة هيكلة جهاز الدولة بناءً على منطق الولاء. إضافة إلى الحد من أدوار بعض الهيئات بما فيها وزارة الخارجية، إذ أنّ دورها أصبح قاصرا في رسم السياسة الخارجية التركية². فحسب المراسيم الرئاسية تتم عملية صنع القرار الخارجي بمشاركة هياكل رسمية وغير رسمية، ولكن يظل الرئيس هو السلطة الفعلية في صنع القرارات الخارجية. في حين تحال الأدوار الاستشارية إلى: وزارة الخارجية، ولجنة الأمن والسياسة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ومنظمة الاستخبارات الوطنية والمستشارين المعيّنين رسميا من قبل الرئيس. إضافة إلى المؤسسة العسكرية في حال لعب دور خارجي مؤثر. وتكتفي جميع هذه الهيئات بتقديم معلومات وتقييمات مباشرة للرئيس، ولكنّها لا تمتلك أي سلطة لاتخاذ القرارات الخارجية³.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أنّ انفراد أردوغان بصنّع القرار الخارجي لم يتحقق بعد التحول إلى النظام الرئاسي مباشرة، وإنّما عقب الإبعاد المقصود لداود أوغلو عن رئاسة الوزراء وتعويضه بين علي يلدرم. أين أصبح أردوغان الشخصية المنفردة بتوجيه السياسة الخارجية التركية، والتي طغى عليها

¹ "تركيا... النظام الرئاسي والتوجه الخارجي"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 26 يوليو 2018، ص ص 2-5.

² Kemal Kirisci, "Turkey's New Presidential System and a Changing West: Implication for Turkish Foreign Policy and Turkey- West Relations", Turkey Project Policy Paper, **Foreign Policy at Brookings**, N° 15, January 2019, p 8.

³ Siri Neset, "Turkish Foreign Policy: Structures and Decision- Making Processes", CMI Report, **CHR Michelsen Institute**, May 2019, in: <https://www.cmi.no/publications/6854-turkish-foreign-policy>

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

البعد القومي لاسيما عقب عودة القضية الكردية إلى السطح عام 2015، وإتباع سلوك خارجي يستند إلى توظيف القوة العسكرية لتسوية القضية الكردية¹. وهو ما انعكس بدوره على عملية رسم السياسة الخارجية التركية فالتحالف الضمني بين حزبي العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، خلق العديد من الصعوبات لأردوغان في ميدان السياسة الخارجية، كما أنه قيد بشدة مساحة المناورة بشأن القضية الكردية وشطّبت خيارات تسويتها سياسيا².

وعليه لم يعد الحل الديمقراطي القائم على التفاوض والحوار الدبلوماسي دارجا ضمن خيارات أردوغان وحزبه لتسوية القضية الكردية، وبالتالي ارتداده عن مشروع الوحدة الوطنية أو ما عرف بالانفتاح الكردي الذي باشره حزب العدالة والتنمية عام 2009، فحزب الحركة القومية أصبح جزءا من الخارطة السياسية في تركيا نتيجة التحالف مع حزب أردوغان، وهو الأمر الذي أعطى بدوره للحزب القومي مساحة للتأثير في خيارات السياسة الخارجية لاسيما تلك المتعلقة بالقضية الكردية.

وبضاف إلى ذلك أيضا تزايد العداء التركي الأوروبي نتيجة التنافس على غاز شرق البحر الأبيض المتوسط، وبالتحديد قرب سواحل قبرص اليونانية³. إلى جانب فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المحاولة الانقلابية الفاشلة 2016، والذي جعل الرأي العام التركي ينظر إلى الاتحاد بنظرة سلبية أضيفت إلى غموض مستقبل العضوية. ممّا سمح للحكومة التركية بإلقاء مسؤولية فشل الانضمام على الاتحاد الأوروبي، بسبب تعاملاته غير العادلة مع تركيا وإسهامه أيضا في مواقفها المعادية للغرب⁴. ففي هذه النقطة تحديدا يتضح بأن طموح عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لم يعد يحظى بالأولوية في أجندة السياسة الخارجية التركية بالنسبة للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، نظرا لسياسات الاتحاد الأوروبي من جهة، واهتمام تركيا بفضاءات أخرى على غرار الشرق الأوسط وشرق المتوسط من جهة أخرى، فكلتا الطرفين يدركان تمام الإدراك استحالة نيل تركيا العضوية الأوروبية.

ويمكن تقييم التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية من خلال العناصر الآتية الذكر⁵:

¹ Murat Ulgul, "Framing a Presidential Foreign Policy in a Parliamentary System: Erdogan and Mukhtars' Meetings", *Turkish Journal of Middle Eastern Studies*, Vol 5, N° 2 (2018), pp 65- 79.

² Sinan Ulgen, "Get Ready for a More Aggressive Turkey", *The Foreign Policy*, July 02 2018, in: <https://foreignpolicy.com/2018/07/02/turkeys-foreign-policy-is-about-to-take-a-turn-to>

³ Freedom House, Policy Brief, Ed. Nate Schenckan, "Turkey's Missile Diplomacy: Recommendations for US Sanctions after Delivery of the S-400", July 2019, p 1.

⁴ Ozgehan Senyuva, "Turkish Public Opinion and the EU Membership: between Support and Mistrust, the Future of EU- Turkey Relations: Mapping Dynamics and Testing Scenarios", Future Online Paper, *The European Union's Horizon 2020 Research and Innovation Programme*, N° 26, October 2018, pp 12, 13.

⁵ سعيد الحاج، "قراءة في المشروع الإقليمي لتركيا"، المعهد المصري للدراسات، 28 أبريل 2021، ص ص 6- 13.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

- مركزية الأمن القومي وتوظيف القوة الصلبة عبر عملياتها العسكرية التدخلية على الحدود ونشر قواعدها العسكرية على غرار تأسيس قاعدة بعشيفة شمال العراق عام 2015، وقاعدة في الصومال عام 2017، وقاعدة الريان في قطر عام 2018، ومؤخرا الدعم العسكري لحكومة السراج والذي غير المشهد السياسي والأمني في ليبيا.
- تأثر السياسة الخارجية التركية بتحالف الشعب الذي جمع حزب العدالة والتنمية بحزب الحركة القومية، والجنوح إلى توظيف الخطاب القومي اليميني منذ عام 2016، وهو ما يتضح من خلال سياسة الحكومة التركية تجاه الأكراد محليا وإقليميا.
- المرونة والبراغماتية في سياستها الخارجية من خلال المناورة بين المحورين الروسي والأمريكي نظرا لمحدودية قدراتها في معالجة الملفات الإقليمية وتصادم المصالح الاستراتيجية.
- النزوع إلى مبدأ الندية في العلاقات الدولية: من خلال التراجع عن سياسة التحالفات التقليدية والبحث عن الاستقلالية في صياغة قراراتها ومواقفها الخارجية بعيدا عن المضلة الأمنية الأمريكية والأوروبية والأطلسية عموما، لاسيما عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة يوليو 2016 والدعم الأمريكي للوحدات الكردية في سوريا ومحاولة تطويق تحركات تركيا في منطقة شرق المتوسط.
- وفي هذا الإطار نستنتج بأن السياسة الخارجية التركية قد طرأ عليها تغيير ملموس منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة لأنها المحطة الحاسمة التي أرست إلى التحول إلى النظام الرئاسي، فهذا الأخير أدى بدوره إلى إعادة النظر في الملفات الإقليمية من خلال الارتداد عن الآليات الناعمة وتوظيف القوة العسكرية سواء عبر عملياتها العسكرية شمال سوريا أو من خلال التواجد العسكري في بؤر الأزمات، وعليه يمكن القول بأن مراجعة العقيدة العسكرية التركية وصلاحيات المؤسسة العسكرية منح لتركيا هامش من المناورة إقليميا عكس الفترات السابقة من حكم الجمهورية التركية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستخلص بأن التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا قد تبلور نتيجة مجموعة من التطورات الداخلية والخارجية، منها ما هو مرتبط بالحاجة إلى سن دستور جديد عصري يوائم واقع الألفينيات ومنها ما هو مرتبط بطموح الرئيس التركي أردوغان، والمتمثل في توسيع صلاحياته وإعطاء صورة جديدة لتركيا في محيطها الإقليمي تتواءم مع تاريخ الدولة العثمانية باعتبارها وريثها الشرعي. إلى جانب رغبته في كتابة تاريخ جديد يفوق إنجاز الرئيس الأول لتركيا مصطفى كمال أتاتورك، هذا في ما يرتبط بالداخل التركي. أمّا فيما يخص التطورات الخارجية فإن الأمر يتعلق بالسعي إلى تعزيز مكانة تركيا الإقليمية في الشرق الأوسط باعتباره المجال الحيوي الأنسب للعب دور قوة إقليمية بالنسبة إلى تركيا.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

وتأسيسا على ذلك منح هذا النوع من الأنظمة للسياسة الخارجية التركية مرونة ودينامية رغم انحسار مؤسسات صنع القرار الخارجي التركي واقتصاره على شخص الرئيس أردوغان فقط، فالأخير طبق سياسة الندية في مواقفه وعلاقاته الخارجية، إلى جانب محاولته الجادة لتعظيم مكاسب تركيا السياسية، وهو الأمر الذي دفعه إلى الانخراط في مختلف أزمات المنطقة العربية للعب دور محوري، إلى جانب التثبيت بأحقية تركيا في امتلاك الغاز الطبيعي قبالة سواحلها شرق المتوسط، مما جعل الدولة طرفا محوريا في الصراع وفاعلا لا يمكن تطويره رغم المشاريع المعلن عنها، والتي تتضمن في غالبها رسالات إذعان إلى تركيا، غير أن فاعلية السياسة الإقليمية التركية قد اتضحت بشكل بارز عقب تحركات تركيا في سوريا وبعدها ليبيا. فهذه التراكمات قد سمحت لتركيا بالتحول إلى مرحلة التأثير الاستراتيجي والمنافسة على مختلف الجبهات. ولكن في خضم كل هذه المعطيات يستلزم على صانع القرار التركي الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة الدولة على الموازنة بين سياساتها ومواقفها الإقليمية والدولية، وأعباء ذلك على الداخل التركي لاسيما وأن وضع الأخير من الناحية الاقتصادية تراجع كثيرا بفعل الأزمة الاقتصادية عام 2008، إلى جانب عامل آخر وهو استنزاف قدرة الجيش التركي على الحدود، وأيضا تراكم العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على تركيا.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

المجلات:

- 1- عارف محمد خلف، الجبوري البياتي، إبراهيم أحمد حسن ناصر. "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، م 2، ع 4، 2015.
- 2- محمد أحمد سلمان، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 62، د س ن.
- 3- يالماز أوكتاي، "قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية"، سياسات عربية، ع 15، يوليو 2015.

الدراسات والأبحاث:

- 1- "التعديلات الدستورية في تركيا: الزهانات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات، 09 فبراير 2017.
- 2- "انتخابات برلمانية ورئاسة تركية مبكرة: الدوافع والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أبريل 2018.
- 3- "برنكنجز : تركيا وأوروبا وشرق البحر المتوسط.. رسم طريق للخروج من المأزق الحالي"، مركز بروكنجز، في: <https://marsad.ecsstudies.com/50598>
- 4- "تركيا... النظام الرئاسي والتوجه الخارجي"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 26 يوليو 2018.
- 5- "خطوات استباقية: دوافع تصاعد الضغوط الأوروبية ضد تركيا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 01 ديسمبر 2020، في: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5938/%D8%AE%D8%B7%D9%8>
- 6- "عملية درع الفرات: زخم إضافي لخيارات السياسة التركية"، مركز جسر للدراسات، أكتوبر 2016.
- 7- "عملية نبع السلام بين القوة والدبلوماسية"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أكتوبر 2019.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

- 8- "غاز شرق المتوسط: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية"، مركز الجزيرة للدراسات، 05 فبراير 2020.
- 9- "محددات العلاقات الروسية- التركية وآفاقها"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 15 أبريل 2017.
- 10- أبو رشيد أسامة، "التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأمريكي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016.
- 11- الانقلاب التركي الفاشل والدروس المستفادة"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 30 يوليو 2016.
- 12- باكير علي حسين، "مسار أستانا: الدول الضامنة ومسارات التسوية السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 01 أغسطس 2019.
- 14- باكير علي حسين، "رقعة الشطرنج اللبنانية- الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، 05 يناير 2020.
- 13- التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الإستراتيجية"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 13 أبريل 2018.
- 14- خليل محمد عبد القادر، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 03 يونيو 2012، في: <http://acpss.ahram.org.eg/News/5313>
- 15- الزواوي محمد السليمان، "غاز شرق المتوسط"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 19 أبريل 2016.
- 16- سعيد الحاج، "قراءة في المشروع الإقليمي لتركيا"، المعهد المصري للدراسات، 28 أبريل 2021.
- 17- سكرية منى، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، موجز، فبراير 2021.
- 18- سلايمية بلال، "الصراع على الطاقة في شرق المتوسط، بين الاقتصادي والسياسي"، منتدى السياسات العربية، 7 أكتوبر 2019.
- 19- صلاح مصطفى، "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي"، مركز الحوكمة وبناء السلام، اليمن، أغسطس 2018.
- 20- عبد العزيز أية، تركيا وتطور الهوية الجيو إستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 23 مايو 2019.
- 21- كوزما توماس، "تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط"، <https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%87%D9%83%D8%B>
- 22- يشيلطاش مراد وإسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2013.

الجرائد:

- 1- "هكذا سيفرض الاتفاق التركي الليبي نفسه على قمة برلين المرتقبة"، جريدة العربي الجديد، 02 ديسمبر 2019، في: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/12/2/%D9%87%D9%83%D8%B>

المواقع الإلكترونية:

- 1- "خطوات استباقية: دوافع تصاعد الضغوط الأوروبية ضد تركيا"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 01 ديسمبر 2020، في: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5938/%D8%AE%D8%B7>
- 2- "تموحي تركيا للتحول لمركز الطاقة يثير اضطرابات في المتوسط"، في: <https://www.dw.com/ar/%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD-%D8%A7%D8%B0%D8%A7>
- 3- سندیاد محمد، "لماذا تُستبعد مصر من منتدى الإمارات و"إسرائيل" المتوسطي؟"، 16/04/2021، في: <https://arabi21.com/story/1351934/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7>
- 4- النتائج العامة تركيا للانتخابات التركية الرئاسية، في: <https://www.yenisafak.com/ar/secim->

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

5- هلال ياسر، تركيا التي تكسب معركة شرق المتوسط الاستراتيجية، 18 أبريل 2021، في:

<https://www.almodon.com/arabworld/2021/4/18/%D8%A3%D8%B>

ثانيا: المراجع الأجنبية

Journals:

- 1- Burhanettin Duran And Nebi Mis, «The Transformation Of Turkey's Political System And The Executive Presidency », **Insight Turkey**, Vol 18, N° 4, 2016.
- 2- Zandee Dick, "70 years of NATO: the Alliance in Troubled Waters", **Journal of Military Spectator**, N° 4, 2019.
- 3- Dapkus Simonas, "Turkey's Security Dilemma on the Border with Syria: Situation Assessment and Perspectives of the Intervention", **Lithuanian Foreign Policy Review**, Vol 33, 2015.
- 4- Ulgul Murat, "Framing a Presidential Foreign Policy in a Parliamentary System: Erdogan and Mukhtars' Meetings", **Turkish Journal of Middle Eastern Studies**, Vol 5, N° 2, 2018.
- 5- Usluer Ayse Sozen, "The July 15 Failed Coup Attempt and its Implications for Turkish Foreign Policy", **Bilig Journal**, N° 79, Autumn 2016.

Studies and Researches:

- 1- After the Referendum", Turkey Project, **Center for Strategic and international Studies**, May 08 2018.
- 2- "President Erdogan: Prospects for a Strong Presidency", National Security Program, Foreign Policy Project, **Bipartisan Policy Center**, December 2014.
- 3- "Turkey's constitutional reform, A review of constitutional History Cureent parliamentary system and proposed presidential system", **TRT world research center**, <https://www.trtworld.com/referendum/images/key/research.pdf>
- 4- "Failed Turkish Coup: Dynamics and Implications", **Al Jazeera Centre for Studies**, July 29 2016.
- 20- Ulgun Sinan, "Get Ready for a More Aggressive Turkey", **The Foreign Policy**, July 02 2018, in: <https://foreignpolicy.com/2018/07/02/turkeys-foreign-policy-is-about-to-take-a-turn-to>
- 5- Benli Altunisik Meliha, "Turkey after the Arab Uprising: Difficulties of Hanging on in There", Analysis, **ISPI Center**, N° 223, 2013.
- 6- Bill Kissane, "What is at Stake in the Turkish Constitutional Referendum?", The Social and Political Foundations of Constitutions, Policy Biref, **Centre for Socio-Legal Studies**, 2017.
- 7- Chudziak Mateusz , "Cadres Decide Everything– Turkey's Reform of its Military", **OSW Center for Eastern Studies**, N° 274, June 26 2018.
- 8- European Council on Foreign Relations, Policy Brif, Ed. Asli Aydintasbas, "**With Friends Like These: Turkey, Russia, and the End of an Unlikely Alliance**", June 2016.
- 9- Freedom House, Policy Brif, Ed. Nate Schenckan, "**Turkey's Missile Diplomacy: Recommendations for US Sanctions after Delivery of the S-400**", July 2019, p 1.
- 10- Goren Nilsu, "The NATO/ US- Turkey- Russia Strategic Triangle: Challenges Ahead", CISSM Working Paper, **Center for International and Security Studies at Maryland**, January 2018.

التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية في ضوء التحول إلى النظام الرئاسي

- 11- Grigoriadis N. Ioannis, "Between the Syrian Stalemate and the Egyptian Coup: in Search of a "Reset" for Turkish Foreign Policy in the Middle East", Working Paper, **Middle Eastern Studies Programme**, N° 38, January 2014.
- 12- Guzel Enes, "Turkey and the Energy Equation in the Eastern Mediterranean ", **The World Research Center**, 2019.
- 13- Indian Council of World Affairs, Report, Ed. Indrani Talukdar and Omair Anas, "**The Astana Process and the Future of Peaceful Settlement of the Syrian Crisis: a Status Note**", March 05 2018.
- 14- jeffrey F. James, « U.S. Policy on Turkey, Transition 2017, Policy Notes For The Trump Administration », **The Washington Institute For Near East Policy**, N° 27, January 2017.
- 15- Kirisci Kemal, "Turkey's New Presidential System and a Changing West: Implication for Turkish Foreign Policy and Turkey– West Relations", Turkey Project Policy Paper, **Foreign Policy at Brookings**, N° 15, January 2019.
- 16- Paul Amanda and Demir Murat Seyrek, "Constitutional Changes in Turkey: a Presidential System or the President's System?", **European Policy Center**, January 24 2017.
- 17- Senyuva Ozgehan, "Turkish Public Opinion and the EU Membership: between Support and Mistrust, the Future of EU- Turkey Relations: Mapping Dynamics and Testing Scenarios", Future Online Paper, **The European Union's Horizon 2020 Research and Innovation Programme**, N° 26, October 2018.
- 18- Siri,Neset "Turkish Foreign Policy: Structures and Decision- Making Processes", CMI Report, **CHR Michelsen Institute**, May 2019, in: <https://www.cmi.no/publications/6854-turkish-foreign-policy>
- 19- Stein Aaron, "The New Turkey: Making Sense of Turkish Decision- Making", **Rafik Hariri Center for the Middle East**, April 2018.
- 20- Toygur Ilke, "Turkey's Critical Constitutional Referendum: an Introduction", **Elcano Royal Institute**, December 2017.
- 21- Zarakol Ayse, "Turkey and Russia, Erdogan and Putin", **PONARS Eurasia Policy Memo**, N° 444, October 2016.

Conferences :

- 1- Can Turan Hilmi, "Gaverment Systems Discussions In Republic Of Turkey", The 2016 Wel International Academic Conference Proceedings, Boston : **The West East Institue**, 2016.
- 2- Weiss Isabel, "Middle East Energy and Geopolitics, Prospects of Mediterranean gas for the region's stability and EU's energy security", Konrad-Adenauer-Stiftung e. V, **Conference Report Lebanon**, July 2019.